في انتظار غودو... ورسائل الغاز!!

جرات الغاز متوفرة أمام أعين المواطن.. وقلة قليلة من تصلهم رسائل استلامها؟!

خبير اقتصادي يدعو لإقرار سعرين لبيع أسطوانة «الغاز» على غرار «البنزين» أو إلغاء الآلية المتبعة حالياً!

| فادي بك الشريف

انقلبت الآية في الحل الذي أوجدته الجهات المعنية للازدحامات والطوابير الكبيرة وحالات الاختناق الشديدة التي حصلت مؤخراً بين المواطنين أثناء انتظارهم لفترات من الليل وحتى ساعات الصباح الأولى على مراكز التوزيع للحصول على أسطوانة غاز، لدرجة أصبحت فيها جرات الغاز الممتلئة هي من تنتظر في الطرقات والمراكز من يحصل عليها!

معاناة جديدة تضاف إلى معاناة المواطنين المنتظرين لمادة الغاز وسط عدم التوضيح الكامل للمواعيد الدقيقة للحصول عليها، ليبقى الموضوع مبهماً حتى تاريخه.

وعلى الرغم من حصول عدد من المواطنين على جرة غاز فإن الكثير من المواطنين ممن هم بحاجة إليها لم يتمكنوا من الحصول عليها حتى تاريخه، بحيث مضى شهر ونصف الشهر وحتى الشهرين ولم يستلموا مخصصاتهم من المادة، ولم تصلهم رسالة بعد تفرج عن انتظارهم! في الوقت الذي يغيب عن المواطنين معرفة الوقت الذي تصله فيه الرسالة الموعودة! وحال العديد من المواطنين حالياً كما يقول المثل «إيد من ورا وإيد من قدام» فجرة الغاز أمام ناظريه ولا يعلم ماذا يفعل؟

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الخبير الاقتصادي عمار يوسف أن تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع الغاز لا يمكن في هذه الظروف الحالية، بحيث تحتاج إلى بنى تحتية وحكومة إلكترونية، وبالتالي يمكن تطبيق ذلك بعد إنجاز الحكومة الإلكترونية، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحميل بطاقة توزيع مخصصات مادة كل هذا التبعات، وخاصة أن الحكومة الإلكترونية بحاجة إلى ١٠ سنوات في حال كان الوضع العام مستقراً، فما بالك في الظروف التي تعيشها البلاد؟

واعتبر يوسف أن هذه الآلية وفكرة التطبيق عبر البطاقة الإلكترونية وسيلة من الجهات المعنية للهروب من المشكلة وعدم الاضطلاع بالمهام المفروضة ومعالجة الأمر بالهروب إلى الأمام، وخاصة أن الجهة المسؤولة عن تطبيقها غير قادرة بشكل من الأشكال على القيام بهذه العملية، مضيفاً: لا البنى التحتية الإلكترونية والبنى التحتية الاقتصادية تدعوك إلى ربط الأمر ببطاقة إلكترونية، وهذا الأمر غير منطقي على الإطلاق، والأمر يتطلب حكومة إلكترونية وقائمين عليها.

وأكد الخبير الاقتصادي أن الجهات الحكومية نزعت من ظهرها مسألة عدم توفر الغاز، ليصبح الغاز متوفراً حالياً ولكن عدداً كبيراً لا يستلم رسالة لاستلام الأسطوانة، وبالتالي توفرت المادة وغابت الآلية الناجعة لاستلامها من المواطن، وقال: يصل إلى موزع الغاز نحو ٣٠٠ جرة غاز، لكن لا تصل الرسائل سوى لبضعة أشخاص، وسط توفر للمادة وغياب الاستجرار نتيجة الخلل في الآلية، وبالتالي لم تتوفر آلية الاستفادة من المادة، مضيفا: حتى المادة ليست متوفرة في السوق السوداء.

وطالب يوسف إما بالعودة للآلية القديمة لتوزيع مادة الغاز وتعزيز المسؤولية الحكومية بتأمين الاحتياجات الأساسية، وإما خلق سعرين للمادة كما تم بالنسبة لمادة البنزين ضمن آلية أثبتت نجاحها، علماً أنه سابقا كانت المادة قليلة في التوزيع وتتوفر في السوق الحرة، مقارنة مع توفرها بكثرة حالياً وغيابها في السوق غير النظامية، وبالتالي تعذر توفرها بشكل مطلق، وسط ضياع المسؤوليات بين مختلف الجهات.

ورداً على الشكاوي الواردة حول عدم استلام رسالة وصول أسطوانة الغاز لمستخدمي البطاقة الذكية، أوضحت شركة تكامل أن منظومة البطاقة الذكية تعمل بشكل فعال فنياً، إذ يتم مع إنتاج وتسليم كل أسطوانة غاز للمعتمدين إصدار رسالة إلى مستحق الأسطوانة حسب أقدميته عند المعتمد (آخر مرة للحصول على الأسطوانة)، وعدد الرسائل مرتبط حصراً بعدد أسطوانات الغاز المنتجة، بالتالي زيادة عدد الرسائل متعلق بعدد الأسطوانات المسلمة للمعتمدين.

وأضافت في ردها مؤخرا: إن أسطوانات الغاز الموجودة لدى المعتمدين خاصة بالمستحقين ممن وصلتهم رسائل للاستلام خلال ٧٢ ساعة ولم يقوموا باستلام الأسطوانة بعد، وفي حال عدم الاستلام ترسل رسالة لمستحقين جدد حسب تسلسل الأقدمية.

ومن ضمن ردها على الأسئلة في صفحتها الرسمية «الفيسبوك» قالت: إن لآلية الجديدة تقتضي الانتظار حتى وصول رسالة نصية على الجوال تفيد بوجود مخصصات المادة لدى المعتمد الذي قام المواطن باختياره، وفي حال عدم اختيار المعتمد فسيتم ربط البطاقة تلقائياً بآخر معتمد قام المواطن بالاستفادة منه، بحيث تم اعتماد التوزيع حسب أقدمية الحصول على أسطوانة الغاز، وفق آلية دور عادلة محددة من شركة المحروقات بما يتناسب مع الكمية المتوفرة، علماً أننا جهة فنية منفذة للمشروع لا دور لنا بآلية التوزيع وتوفر المادة.

كلمة ونص

الغاز.. قصة تحايل!

محمد راكان مصطفى

إدارة أزمة الغاز سيئة.. فمشاهد استعراض السيارات الممتلئة بالأسطوانات في أحياء المحافظات وتوافر المادة في الشوارع رغم افتقار أغلب المنازل لها ما هو إلا هروب من المشكلة ودليل دامغ على التحايل على المواطنين، والتخفي للتغطية على العجز والفشل في إدارة ملف الغاز وراء حجج الأخطاء التقنية لبرنامج «تكامل» وعدم أو تأخر وصول الرسائل للمستفيدين.

لم يعد الأمر يقتصر على تكرر الأزمة التي استمرت على مدار سنوات الحرب على سورية والتي كانت تظهر في أيام معدودات مع اشتداد البرد والقيام بعمليات الجرد في محروقات، بل بات الأمر يمتد طوال أيام موسم الشتاء، لتذهب جهود الوزارة إلى محاولة ابتداع آليات الذكاء المبتورة في محاولة لتسكين تذمر المواطنين من تقصيرها.

آخر ابتكارات «ذكاء» النفط نقل المواطنين من الازدحام أمام سيارات توزيع الغاز وإمكانية الحصول ولو بصعوبة على أسطوانة، لتصبح أسطوانة الغاز أمامهم لكن يعجزون عن الحصول عليها بانتظار رسائلهم الذكية، وليبقوا قابعين أمام شاشات هواتفهم النقالة لإصلاح ما تم غمرهم به من أخطاء تقنية.

وصول الرسائل ليس دوماً بشرى خير، فكثير من المواطنين صدموا بعد تلقيهم رسائل تفيد بتخصيصهم لدى معتمدين بعيدين عن أماكن سكنهم، ما جعلهم أمام خيارين، إما فقدان دورهم وتعديل اسم المعتمد والعودة إلى مسلسل الانتظار، وإما تحمل تكاليف المعاناة وأجور النقل للحصول على حصتهم المخصصة في عنوان آخر.

المؤكد هو استمرار مسلسل الأخطاء والعثرات لحين انقضاء موسم الشتاء وتناقص الطلب على المادة، والبدء بالانفراج مع دفء الربيع لتأتي احتفالات وزارة النفط بنجاح ذكائها في حل الأزمة!

عواضه لـ«الوطن»: سيارة غاز في ساحة جورج خوري فيها ٢٥٠ أسطوانة منذ أسبوع ولم تبع أغلب أسطواناتها!

| عبد المنعم مسعود

محاولات وزارة النفط في الهروب من أزمة الغاز باءت بالفشل ولم تجد معها طرقها المختلفة بالتلاعب بالمستهلكين، ورسائل الإبداع الجديد الذي انتظره المستهلكون مع بداية الشهر وبعد مضي ثلثه الأول لم تصل إلى الجزء الأعظم ليكتفي أغلبهم بالفرجة على أسطوانات الغاز التي وصلت لبعض المعتمدين الذين لم يستطع بعضهم في دمشق أو ريفها أن يجد مستهلكاً يطالبه بأسطوانة الغاز.

وبين عضو جمعية معتمدي الغاز في دمشق محمد خير عواضه لـ«الوطن» أن عمليات توزيع الغاز يومي الخميس والسبت الماضيين جرت بسلاسة للمعتمدين في معمل عدرا لتعبئة الغاز المنزلي.

وقال عواضه في رده على واقع مادة الغاز في مدينة دمشق: إن المادة متوافرة لدى المعتمدين لكن لا يوجد استلام، والسبب يعود إلى تأخر الرسائل بالوصول إلى المستهلكين أو لعدم وصولها بالأساس، مؤكداً أن أغلب موزعي المادة في دمشق حصلوا على المادة.

ووفقاً لعواضه فإن عدد موزعي المادة في دمشق يبلغ ١٣٤ موزعاً وقد وصلت المادة لأغلبهم، مشيراً إلى أن حصة كل موزع ٢٥٠ أسطوانة في الدور الواحد وموضحاً أن من استلم ينتظر انتهاء توزيع حصته لكي يعود ليستلم من جديد.

ورأى عواضه أن من أحد الأسباب التي تؤدي إلى عدم استلام المستهلك حصته هو عدم وصول الرسائل، إضافة إلى مشكلة أخرى تعود إلى أن بعض المعتمدين كان يوزع سابقاً في مناطق مختلفة من العاصمة بحسب توجيهات المحافظة، وبالتالي فإن التوزيع وفقاً لآخر مرة استلم المستهلك أسطوانته في حين أن مكان سكن المستهلك في منطقة أخرى، موضحاً أن ذلك تسبب بعرقلة في العمل.

وبين عواضه أن المشكلة الأخرى التي يعاني منها المعتمد أنه يجب أن ينتظر صاحب الأسطوانة الذي ينتظر الرسالة، مبيناً أنه وبعد ثلاثة أيام من وصول أسطوانة المستهلك للمعتمد يفترض أن تقوم تكامل بإعادة تدوير الأسطوانة لاسم مستهلك آخر لكن المشكلة أنه لم يأت إلى المعتمد لا المستهلك الأول ولا الثاني ولا الثالث.

وأعطى عواضه مثالاً أنه توجد سيارة غاز متوقفة في ساحة جورج خوري فيها ٢٥٠ أسطوانة منذ أسبوع ولم يبع أغلب أسطواناتها، وفي محل آخر استلم المعتمد المادة منذ أسبوع ولا تزال ١٢ أسطوانة تنتظر أصحابها، مؤكداً أن هذا الوضع ينطبق على جميع معتمدي الغاز في مدينة دمشق.

ويرى عواضه في تطبيق الآلية أنه أمر جيد للمستهلك فالعملية منعت التداخل بين المستهلكين والمعتمد حيث لم يعد أحد من المستهلكين أو المتسلطين يأخذ مستحقات غيره أو يصل الغاز إلى البعض ولا يصل للبعض الآخر، لكن بالمقابل فإن تأخر وصول الرسائل للمستهلكين أيضاً مشكلة فلو كانت تصل مباشرة لما بقيت سيارة الغاز أكثر من ربع ساعة لدى المعتمد.

ويوضح عواضه أن كميات الغاز التي تصل إلى معمل عدرا تتراوح بين ٦ إلى ١٠ صهاريج يومياً وأن كل صهريج يعبئ نحو ٢٠٠٠ أسطوانة.

محاولة معرفة وضع الغاز في ريف دمشق من عضو المكتب التنفيذي المختص باءت بالفشل لاعتذاره عن التصريح في الموضوع بسبب وضعه الصحي على حين كان الهاتف الخليوي لمدير غاز دمشق وريفها مغلقاً.

رئيس بلدية ضاحية قدسيا آصف هواش بين لـ«الوطن» أن عدد سكان الضاحية يتجاوز ٣٥٠ ألفاً وأنه قبل بداية هذا الشهر كان يصل إلى الضاحية ٣٠٠ أسطوانة يومياً كحد أدنى، على حين في الوقت الحالي لا يوجد سوى معتمدين اثنين في المدينة أحدهما استلم ٤٠٠ أسطوانة ولم توزع كاملة حتى الآن والآخر يرفض العمل لعدم جدوى المرابح التي ستأتيه نتيجة توقف سيارة التوزيع طالما هناك أسطوانات.

ولفت هواش إلى وجود تلاعب في بيع أسطوانات الصناعي التي تباع للمطاعم فهناك استغلال في بيع هذه المادة ويتجاوز سعرها في السوق السوداء الـ١٠ آلاف ليرة.

رئيس بلدية النبك عماد الدين غزال أوضح أن المدينة لم يصلها غاز منذ فترة ووصل لأحد الموزعين مؤخراً ٣٠٠ أسطوانة ولم يستطع توزيعها بشكل كامل بسبب عدم وصول رسائل لأصحابها، مبيناً أن عدد العوائل في المدينة يتجاوز ١٨ ألف عائلة وهناك حاجة إلى ١٢٠٠ أسطوانة يومياً.

رئيس بلدية ببيلا محمد فايز القاضي قال لـ«الوطن» إنه يوجد أربعة معتمدين وصلتهم المادة لكنهم لم يستطيعوا توزيع المادة للمستهلكين بسبب عدم وصول رسائل للمستهلكين لكي يأخذوا اسطواناتهم.

تكامل: المشكلة ليست لدينا بل في قلة المادة فالسويداء لا يصلها سوى ٧٠٠ أسطوانة يومياً فقط

| السويداء-عبير صيموعة

الازدحام الكبير أمام فرع شركة المحروقات في السويداء وأمام مراكز شركة تكامل على ساحة المحافظة وضمن صالات السورية للتجارة بات الأكثر حضوراً هذه الأيام، مترافقاً بامتعاض للأهالي من مشكلة وإجراءات وإرباكات البطاقة، يضاف إليها عدم توفر المواد المدعومة على البطاقة وخاصة مادة الغاز المنزلي.

ولعل الإشكالية الأساسية وفقاً للأهالي هو الإجراءات الروتينية لتفعيل البطاقة والذي يحتاج إلى زمن إضافي لم يستطع المواطن معه تحمل أي تأخير في حصوله على المادة إضافة إلى الأخطاء في إرسال الرسائل لمعتمدين خارج نطاق الأحياء التي يقيم بها بعض الأهالي ما رتب عليهم أعباء إضافية في الحصول على أسطواناتهم فضلاً عن عدم وصول الرسالة المنتظرة من الشركة حتى تاريخه لعدد كبير من الأهالي وافتقاد معظم كبار السن اقتناء الهواتف النقالة.

بدوره مدير فرع المحروقات في السويداء خالد طيفور أكد أن شركة تكامل هي شركة منفذة لقرارات وزارة النفط متعاقدة مع شركة المحروقات لتنظيم آلية العمل وليست صاحبة القرار.

موضحاً أنه مع بداية انطلاق التجربة وريثما يتم تنظيمها يمكن لأي من الأهالي مراجعة آخر معتمد تم تبديل الأسطوانة لديه وتفعيل الاسم لديه حيث لا يمكن حرمان أي من المواطنين من المادة ممن حصل بالأساس على بطاقة بالحصول على المادة مؤكداً أن التجربة جديدة ومن الطبيعي في البدايات بروز العديد من الإشكاليات التي سيتم العمل على حلها وتجاوزها خلال أيام قليلة قادمة ريثما يستطيع المواطن التعرف جيداً على آلية العمل الجديدة علماً أنها تجربة تحقق العدل في توزيع المادة من دون دخول السماسرة وتمنع معتمدي الغاز من تجميع البطاقات واحتكار المادة.

بدوره مصدر مطلع في شركة تكامل في السويداء بين لـ«الوطن» أن التجربة جديدة ومن الطبيعي ظهور بعض الإشكاليات أو الصعوبات في آلية العمل على مستوى جميع المحافظات وخاصة مع وجود قلة بكمية الغاز الموزعة في المحافظة والتي لا تتجاوز ٧٠٠ أسطوانة يومياً، موضحاً أن الأمور التقنية تتم معالجتها بالتتابع أما ما يتعلق بالأشخاص ممن لا يمتلكون هواتف نقالة من كبار السن فيمكن التواصل مع رؤساء البلديات أو عبر تخصيص عدد من الأسطوانات لتوزيعها على المواطنين بحسب كل بلدة أو قرية أو حتى حي من أحياء المدينة.

أزمة الغاز تتفاقم في طرطوس وقلة المادة وسوء إدارة الملف أبرز الأسباب

| طرطوس- الوطن

«شر البلية ما يضحك» ربما يختصر هذا المثل الشعبي حالنا مع جرة الغاز التي أصبح الحصول عليها من المستحيلات ودونه انتظار ما بعده انتظار لرسالة من «تكامل» ربما لن تأتي، صفحات التواصل الاجتماعي غصت بالتعليقات والبوستات المضحكة المبكية التي تجعل من جرة الغاز عروساً مهرها مرتفع جداً ليس باستطاعة أحد دفعه إلا من امتلك الإرادة والصبر وحسن الطالع ليفوز برسالة من «تكامل» تجعل من صاحبها شخصاً محظوظاً محسوداً من بقية المنتظرين!

شكاوي المواطنين الذين طال صبرهم وضاق خلقهم ونفد انتظارهم تحدثوا عن مرور أكثر من شهرين لم يحصلوا على جرة غاز والبعض تحدث عن انتظار طاول الشهر ولسان حالهم يقول: إذا كانت ٢٣ يوماً للحصول على جرة غاز أصلاً طويلة فكيف بضعفها أو أكثر، متسائلين عن مدى وجود قرار كهذا لدى الجهات المعنية تحضر للإعلان عنه مباشرة أو مداورة.. وإلا ما الذي يبرر ما يجري؟

(بانتظار غودو) كتب أحد الفيسبوكيين في إشارة إلى المسرحية التي تحمل الاسم نفسه والتي ينتظر بطلها شيئاً لا يأتي لا نعرف ماهو ولا حتى هو يعرف ذلك وهذه حالنا جميعاً فنحن ننتظر جرة الغاز والتيار الكهربائي والسكر والرز «والله يجيرنا من الأعظم» كما يردد الكثيرون بسبب العقوبات والحصار الخارجي من أعدائنا والخلل والفساد وسوء الإدارة من قبل العديد من القائمين على متطلبات حياتنا ومعيشتنا وصمودنا.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة طرطوس لقطاع (التموين) بيان عثمان أشار إلى أن السبب الرئيس في الأزمة يعود لنقص المادة بشكل كبير يضاف إلى ذلك بعض الخلل في إدارة الملف بعد صدور قرار التوزيع عبر البطاقة الذكية حيث ظهرت عدة أمور تعمل الجهات المعنية على معالجتها تباعاً وتوقع عثمان أن تتحسن الأمور في الأيام القادمة وأن تزداد وتيرة ورود الرسائل للمواطنين لاستلام مستحقاتهم من الغاز.

صقر: المواطن ضحية لبرامج غير مكتملة الرؤية.. وزيتون: مشكلات إجرائية!

| القنيطرة - خالد خالد

معتمد للغاز بالقنيطرة استلم مادة الغاز بكمية ٥٠ أسطوانة وأخطأ هذا المعتمد فأدخل رقم الإشعار بدلاً من الكمية وبدلاً من تدقيق البيانات من قبل النظام وتصحيحه أو الإشعار بوجود خطأ، تم تثبيت هذه المعلومات وإرسال رسائل إلى المواطنين وفقاً لرقم الإشعار لاستلام اسطوانات غاز ما خلق مشاكل بين المواطنين والمعتمد.

ومن المشاكل التقنية التي يعاني منها معتمدو الغاز في البرنامج أيضاً أن أحد المعتمدين قام بإدخال الكمية المستلمة مرتين على الجهاز ليتم إرسال رسائل إلى عدة مواطنين دون وجود كميات فعلية من الغاز ما أدى إلى مشاكل بين مستلمي الرسائل ومعتمد الغاز أيضاً.

عضو المكتب التنفيذي المختص فرج صقر أكد وجود مشاكل على أرض محافظة القنيطرة والوحدات الإدارية التابعة لها في ريف دمشق، مشيراً إلى وجود صعوبة في الحصول على مادة الغاز لعدم وصول الرسائل النصية من شركة تكامل، مؤكداً أنه بعد التواصل مع الشركة أجابت بأنها تعمل بكامل طاقمها من أجل تنفيذ مشروعها الرامي إلى إنصاف المواطنين في التوزيع العادل، مضيفاً: إلا أن الملاحظ في التطبيق وجود مواطنين لم يحصلوا على جرة غاز منذ أربعين يوما ورغم ذلك لم تصلهم أي رسالة نصية على جوالاتهم، إضافة إلى ذلك عامل آخر على أرض المحافظة في المنطقة الجنوبية هو عدم وجود تغطية للجوالات في تلك المناطق وهذا معوق آخر لوصول المادة.

وبيّن صقر أن من يريد تغيير المعتمد أو تفعيل البرنامج فأنه سيجد صعوبة كبيرة في التواصل مع الشركة التي خصصت رقماً واحداً لكل سورية وهذا غير كاف أبداً علما أن الشركة قالت: إن المواطن الذي سجل رقم جواله عند استصدار البطاقة الذكية فإن هذا يعتبر تفعيلاً بحد ذاته وهذا الأمر غير ملموس بالنسبة للكثيرين ممن استصدروا هذه البطاقة، ولفت إلى وجود خشية من المواطنين وخوف بعدم إدراجهم ضمن الرسائل النصية.

أما بالنسبة إلى المواد التموينية فيقول عضو المكتب: ما دام المواطن قام باستخراج البطاقة مزوداً مراكز إصدارها بجميع البيانات الشخصية والعائلية فلماذا لم تثبت الشركة هذه البيانات ولماذا يضطر المواطن إلى مراجعة هذه المراكز بما فيها من انتظار وازدحام وقتل للوقت لتثبيت بيانات قدمها سابقا لهذه الشركة، وفي مصلحة من يصب هذا الأمر؟ فالمواطن هو الضحية دائماً لبرامج غير مكتملة الرؤية والمأمول توسيع كادر هذه الشركة وتفعيل بيانات المواطنين الشخصية والعائلية دون العودة إلى إرهاق المواطنين مادياً ومعنوياً وهذا لا يليق بمثل هذه البرامج المتطورة كما يدّعون!

بدوره تحدث مدير التجارة الداخلية علي زيتون عن المشكلات الإجرائية التي اعتمدتها شركة تكامل واعتمادهم في توزيع مخصصات المواطنين من أصحاب البطاقات الذكية على اسم آخر معتمد تم تأمين أسطوانة غاز من عنده، وللعلم أنه في الفترة الماضية كان يحاول أي مواطن أن يؤمن اسطوانة غاز ولو اقتضى الأمر تأمينها من معتمد في محافظة أخرى قريبة وأحياناً من محافظة بعيدة، مشيراً إلى أن هذا التوزيع العشوائي أسبابه معروفة منها قلة المادة وعدم متابعة ورقابة المعتمدين بشكل كامل، ورأى أن هذا أهم سبب لوجود كميات كبيرة من الغاز عند المعتمدين وعدم استلام المواطنين لها.

وأوضح زيتون أنه لحل هذه المشكلة كان الأجدى توزيع المواطنين على المعتمدين حسب البلدة أو المدينة التي رخص فيها المعتمد لخدمة المواطنين القاطنين فيها لأن ترخيصه هو لتخديم هذه المدينة أو البلدة، تماماً كعملية استلام المازوت، ولو تمت إعادة توزيع المواطنين على المعتمدين كل حسب المحافظة والمدينة لم نكن لنلاحظ هذه المعضلة الحالية.

مدير مشروع البطاقة الذكية: لا تدخل بشري.. وتأخر الرسائل يعالج فنياً

| حماة- محمد أحمد خبازي

تباينت آراء المواطنين بتجربة توزيع الغاز المنزلي بالبطاقة الذكية منذ بداية الشهر الجاري، فمن وردته رسالة من الشركة المشغلة للبطاقة، أكد أنها خففت عليه الكثير من الانتظار والمعاناة، بينما رأى مواطنون آخرون وخصوصاً بأرياف المحافظة الغربية منها تحديداً، أن الشركة المشغلة للبطاقة الذكية تأخرت بإرسال رسائل لهم، رغم أنه مضت ثلاثة أشهر على آخر مرة استلموا فيها أسطوانة غاز من مراكز قراهم وأحيائهم، وهو ما اضطرهم إلى تبديلها بالسوق السوداء بأكثر من ٨ آلاف ليرة!

ومواطنون آخرون بمدينة حماة أكدوا لـ«الوطن» أن تأخر الرسائل راكم الغاز عند بعض الموزعين، الذين خزنوها بمراكزهم بانتظار المواطنين المستحقين لها أيضاً.

مدير مشروع البطاقة الذكية بحماة محمد باشوري بيّن لـ«الوطن» أن عدد البطاقات الذكية الممنوحة للمواطنين بحدود ٤٠٠ ألف بطاقة، وأن التوزيع بموجبها يكون للأقدم، فالبرنامج أوتوماتيكياً يرسل رسالة للمواطن الأقدم بحيه لمراجعة مركز الغاز خلال ٧٢ ساعة للحصول عليها، ولا يمكن أي تدخل بشري بالموضوع.

وأوضح أن تأخر الرسائل لا علاقة لحماة فيه، فهو على مستوى سورية ويُعالج فنياً بالشركة.

مدير فرع محروقات حماة ضاهر ضاهر، ورداً على أسئلة «الوطن» حول شكاوى المواطنين، بيّن أن التوزيع بالبطاقة تجربة جديدة ولا تخلو من إرباكات البدايات، ولكن إيجابياتها كثيرة ومن أهمها أنها تعطي الحق لصاحبه وحسب الأقدمية، وتحقق العدالة بين المواطنين بكل المحافظات، فكل عائلة أينما كانت تستحق أسطوانة واحدة فقط كل ٢٣ يوماً.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين بمحافظة حماة مسعف علواني أن هذه التجربة جديدة وأثبتت جدواها وأهميتها بتوزيع المازوت والبنزين، وستتحسن بالأيام القادمة بتوزيع الغاز المنزلي.

وعن الملاحظات التي أبداها المواطنون عن هذه التجربة بيّن أنها تتلخص ببطء النت والطلب الزائد على المادة وتأخر الرسائل الذي جعل سيارات السورية للتجارة المحملة بالغاز تنتظر طويلاً لتفريغ حمولتها وتوزيع الغاز للمواطنين، وأوضح أن حاجة المحافظة ١٨ ألف أسطوانة يومياً ويرد إليها غاز سائل ما يكفي لتعبئة ما بين ٤ – ٥ آلاف أسطوانة فقط، مؤكداً المشكلات التقنية تعالج على مستوى سورية.